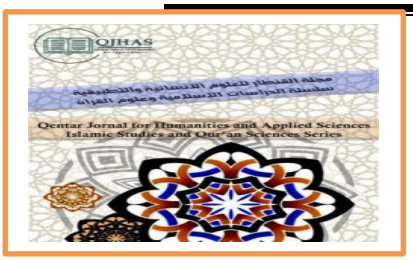

مجلة القنطار للعلوم الإنسانية والتطبيقية

سلسلة الدراسات الإسلامية وعلوم القرآن

QJHAS
Qentar Jornal for Humanities and Applied Sciences

نحو إطار حوكمي متكامل لهيئات الرقابة الشرعية في شركات التكافل: دراسة تحليلية نقدية

الدكتور عزالدين محمد حسين أبو دية

تاريخ التقديم 2025/6/15- تاريخ القبول 2025/7/23 - تاريخ النشر 2025/7/30

الملخص: على الرغم من الأهمية الجوهرية للحوكمة الشرعية في ضمان مصداقية شركات صناعة التأمين الإسلامي (التكافل)، فإن نماذجها الحالية ما زالت تستند إلى حد كبير على الأطر التي طُوّرت في الاساس للقطاع المصرفي الإسلامي. تفترض هذه الدراسة أن تطبيق هذه النماذج بشكل مباشر على قطاع التكافل لا يتضمن الخصائص الهيكلية والتشغيلية الفريدة التي تميزه، مما يساهم في ايجاد فجوة حوكمية نظرية وعملية، تهدف هذه الدراسة النظري إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل نقدي للأدبيات القائمة والمعايير التنظيمية الدولية، من خلال استخدام منهج تحليلي-تركيبي (analytical-synthetic approach)، تقوم الدراسة بتفكيك نموذج التكافل، مع التركيز على المسؤولية الائتمانية المزدوجة تجاه المساهمين وحملة الوثائق، وتحديات توزيع الفائض التأميني، يجادل الدراسة بأن طبيعة التكافل لا تكرر تحديات الحوكمة الموثقة في البنوك الإسلامية فحسب، بل تعمل على تضخيمها، مما يستدعي إطاراً مخصصاً. وعليه، تقترح الدراسة إطار الحوكمة الشرعية المتكامل للتكافل (The Integrated Shari'ah Governance Framework for Takaful - ISGFT)، وهو نموذج مفاهيمي جديد يضيف أبعاداً تتعلق بالكفاءة الاكتوارية، والرقابة على توزيع الفائض، وادوات حماية حقوق حملة الوثائق. يساهم هذا الدراسة في إثراء الأدبيات من خلال تقديم أول إطار نظري شامل مصمم خصيصاً لمواجهة تحديات الحوكمة الشرعية في قطاع التكافل.

الكلمات المفتاحية: حوكمة شرعية، تأمين تكافلي، نظرية الوكالة، توزيع الفائض، حماية حملة الوثائق، تطوير نماذج.

Abstract: Despite the pivotal importance of Shari'ah governance in ensuring the credibility of the Islamic insurance (Takaful) industry, its current models are still largely based on frameworks primarily developed for the Islamic banking sector. This study posits that the direct application of these models to the Takaful sector overlooks its unique structural and operational characteristics, creating both a theoretical and practical governance gap. This theoretical paper aims to bridge this gap through a critical analysis of existing literature and international regulatory standards. Using an analytical-synthetic approach, the study deconstructs the Takaful model, focusing on the dual fiduciary duties towards shareholders and policyholders, and the challenges of distributing underwriting surplus. The paper argues that the nature of Takaful not only replicates the documented governance challenges in Islamic banks but also amplifies them, thus necessitating a tailored framework. Consequently, the study proposes the Integrated Shari'ah Governance Framework for Takaful (ISGFT), a new conceptual model that adds dimensions related to actuarial competence, oversight of surplus distribution, and mechanisms for protecting policyholders' rights. This research contributes to the literature by presenting the first comprehensive theoretical framework specifically designed to address the Shari'ah governance challenges in the Takaful sector.

Keywords: Shari'ah Governance, Takaful, Agency Theory, Surplus Distribution, Policyholder Protection, Model Development.

1. المقدمة

1.1 خلفية الدراسة وأهميتها

شهدت صناعة التمويل الإسلامي العالمية نمواً سريعا خلال العقدين الماضيين، لتتحول من ظاهرة متخصصة إلى مكون أساسي في النظام المالي العالمي، وفي قلب هذا النمو، برز قطاع التأمين الإسلامي (التكافلي) كواحد من أسرع القطاعات نمواً وأكثرها جاذبية، متجاوزاً معدلات نمو نظيره التقليدي خصوصا في العديد من الأسواق الرئيسية (IFSB, 2020) ،و لم يعد التكافل يقتصر على الدول ذات الغالبية المسلمة، بل امتد ليشمل مراكز مالية عالمية تسعى للاستفادة من السيولة المتزايدة والطلب على الخدمات المالية الأخلاقية، هذا التوسع العالمي لا يعكس فقط نجاحاً تجارياً، بل يمثل أيضاً تحدياً حوكمياً، حيث يتعين على شركات التكافل أن تحافظ على أصالتها الشرعية مع الامتثال لمتطلبات تنظيمية متنوعة ومعقدة في بيئات قانونية وثقافية متنوعة.

يقوم نموذج التكافل على فلسفة التعاون والتكافل المتبادل، حيث يساهم المشتركون في صندوق مشترك لمواجهة المخاطر، على أساس التبرع (El-Gamal, 2006) ، هذا النموذج لا يمثل مجرد أسلمة لخدمات التأمين التقليدي، بل هو إعادة بناء للعلاقة التأمينية على أسس متنوعة جذرياً، فبينما يقوم التأمين التقليدي على علاقة تبادل تجاري بحت بين الشركات والعميل، حيث يكون ربح أحدهما غالباً خسارة للآخر (Zero-Sum Game)، فإن التكافل يرتكز على فكرة المصير المشترك والجماعة المتعاونة (Community-based model) ، إن المبادئ الأساسية للتكافل، مثل التعاون (Ta'awun)، والتضامن، وتحمل المسؤولية المشتركة، لا تهدف فقط إلى تجنب المحاذير الشرعية كالربا والغرر الفاحش، بل تسعى لتحقيق مقاصد الشريعة العليا (Maqasid al-Shari'ah)، وعلى رأس ذلك حفظ المال (Hifz al-Mal) وحفظ النفس (Hifz al-Nafs) من خلال آلية جماعية للتخفيف من آثار هذه المخاطر (Billah, 2019).

لضمان التزام هذا النموذج الفريد بمقاصده وأحكامه، تمثل هيئة الرقابة الشرعية (Shari'ah Supervisory Board - SSB) الضامن الأساسي للشرعية الدينية والمصداقية الأخلاقية، وهي بذلك تمثل حجر الزاوية في بناء ثقة أصحاب المصالح (Grais & Pellegrini, 2006) ، إن دور الهيئة يتجاوز مجرد إصدار الفتاوى الأولية حول حلية الخدمات، فهي تعمل ك وصي (Guardian) على الهوية الإسلامية للشركة، ومسؤولة عن التحقق المستمر من أن جميع العمليات، من الاكتتاب وتسوية المطالبات إلى استثمار أموال الصندوق، تتم وفقاً المبادئ الشرعية، من منظور نظرية الشرعية (Legitimacy Theory)، فإن الهيئة الشرعية هي الآلية التي من خلالها تكتسب شركة التكافل رخصة العمل الاجتماعية والدينية من جمهورها المستهدف (Suchman, 1995) ، أي ضعف أو شك في نزاهة أو كفاءة هذه الهيئة يقوض شرعية الشركات بأكملها ويؤدي إلى فقدان ثقة الزبائن والمستثمرين، وهو ما يجعل فعالية حوكمتها مسألة وجودية للصناعة.

7/30/2025

مع هذا النمو والانتشار، تواجه صناعة التكافل مفارقة النجاح (The Paradox of Success) ، فالنمو السريع أدى إلى زيادة حدة المنافسة، وظهور خدمات أكثر تعقيداً (مثل التكافل العائلي المرتبط بالاستثمار، وإعادة التكافل)، وتوسع العمليات عبر الحدود، كل هذه التطورات تضع ضغوطاً غير مسبوقة على ادوات الحوكمة الشرعية التقليدية، فالهيئة الشرعية التي كانت تتعامل مع خدمات بسيطة تجد نفسها اليوم مطالبة بتقييم هياكل مالية معقدة، وفهم نماذج اكتوارية متقدمة، والتعامل مع أطر تنظيمية دولية متغيرة، هذا التعقيد المتزايد يساهم في ايجاد فجوة معرفية محتملة بين قدرات الهيئات الشرعية ومتطلبات الصناعة الحديثة، مما يجعل الدور الرقابي أكثر صعوبة ويزيد من مخاطر الاعتماد المفرط على الإدارة التنفيذية والخبراء الذين تعينهم (Haridan et al., 2018) .

إن أهمية دراسة فعالية الحوكمة الشرعية لا تقتصر على الجانب الديني أو الأخلاقي، بل تمتد لتشمل أبعاداً اقتصادية واستراتيجية حاسمة، ولقد أثبتت الأدبيات الأكاديمية بشكل متزايد وجود علاقة وثيقة بين جودة الحوكمة والأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية ، فقد أظهرت دراسات كمية أن خصائص هيئة الرقابة الشرعية، مثل حجمها، واستقلاليتها ، وتعدد خبرات أعضائها ، ترتبط بشكل إيجابي بمؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول (ROA) (Mollah & Zaman, 2015; Tashkandi, 2022) ، هذا يعني أن الحوكمة الشرعية الفعالة ليست مجرد كلفة امتثال، بل هي استثمار استراتيجي يعزز من كفاءة الشركة، ويقلل من مخاطرها، ويزيد من ثقة المستثمرين، ويؤدي في نهاية الامر إلى أداء مالي أفضل، من هذا المنطلق، فإن أي ضعف في فعالية الهيئة الشرعية لا يمثل فقط خللاً شرعياً، بل يمثل أيضاً مخاطرة حوكمية (Governance Risk) يمكن أن تترجم إلى خسائر مالية وتراجع في القيمة السوقية للشركة .

بناءً على ما سبق، تتضح الصورة التالية: نحن أمام قطاع عالمي سريع النمو (التكافل)، يقوم على فلسفة فريدة (التعاون)، وتعتمد شرعيته بالكامل على مصداقية هيئاته الشرعية ، وفي الوقت نفسه، فإن هذا النمو نفسه يساهم في ايجاد تحديات تعقيدية تضع ضغطاً هائلاً على هذه الهيئات، التي أظهرت الدراسات السابقة في سياقات أخرى (البنوك) أنها قد تعاني بالفعل من فجوات في الفعالية ، هذا التقاطع بين الأهمية المتزايدة والتحديات المتفاقمة هو ما يجعل دراسة فعالية حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في قطاع التكافل تحديداً أمراً ملحاً وذا أهمية قصوى ، إن الفهم العميق لهذه الديناميكيات هو الخطوة الأولى نحو تطوير أطر حوكمية أكثر قوة واستجابة، قادرة على دعم النمو المستدام للصناعة مع الحفاظ على جوهرها الأخلاقي والشرعي ، وهذا هو بالضبط ما يسعى هذا الدراسة إلى تحقيقه .

2.1 إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تطورت أطر الحوكمة الشرعية ومعاييرها الدولية تدريجيا، ، مثل تلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، بشكل تفاعلي مع تحديات واحتياجات القطاع المصرفي الإسلامي (Chapra & Ahmed, 2002) ، وقد أدى ذلك إلى نشوء نموذج معياري للحوكمة الشرعية تم تعميمه على كافة المؤسسات المالية الإسلامية .

تكمن الإشكالية النظرية التي تتصدى لها هذه الدراسة في أن هذا النموذج المعياري قد لا يكون ملائماً تماماً لقطاع التكافل الاسلامي، فشركات التكافل تدير هيكلاً مالياً مزدوجاً ومعقداً: صندوق المساهمين الذي يهدف لتعظيم الربح، وصندوق المشتركين (حملة الوثائق) الذي يهدف إلى تحقيق الأمان المتبادل ، هذا الهيكل يساهم في ايجاد علاقات وكالة متعددة وتضارباً كامناً في المصالح بين تحقيق عوائد للمساهمين وتوزيع الفائض بعدالة على المشتركين (Archer et al., 1998; Safieddine, 2009).

إن تطبيق نموذج حوكمة مصمم للبنوك على شركات التكافل يساهم في ايجاد ما يمكن تسميته بـ **فجوة التكييف (Adaptation Gap)**، حيث لا تعالج ادوات الحوكمة القياسية بشكل كافٍ المخاطر والتحديات الفريدة التي ينطوي عليها نموذج التكافل، بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **كيف يمكن تطوير إطار نظري للحوكمة الشرعية يكون أكثر استجابة للخصائص الهيكلية والتشغيلية لشركات التكافل؟**

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أوجه القصور النظرية في نموذج الحوكمة الشرعية السائد عند تطبيقه على قطاع التكافل؟
- كيف تؤدي الخصائص الفريدة للتكافل (مثل توزيع الفائض وإدارة الصناديق المزدوجة) إلى تضخيم تحديات الحوكمة الشرعية القائمة؟
- ما هي الأبعاد والمكونات التي يجب أن يتضمنها إطار حوكمي متكامل ومصمم خصيصاً لشركات التكافل؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى:

- تقديم تحليل نقدي لأطر الحوكمة الشرعية الحالية وتحديد مدى ملاءمتها لقطاع التكافل.
- بناء حجة نظرية توضح كيف أن هيكل التكافل يفاقم من تحديات الحوكمة الشرعية.
- تصميم واقتراح إطار نظري جديد ومتكامل للحوكمة الشرعية في شركات التكافل.

2. الإطار النظري: تحليل نقدي للحوكمة الشرعية في سياق التكافل

هذا الفصل يبني الحجة النظرية للدراسة من خلال تحليل الأدبيات والمعايير من منظور نقدي.

1.2 عدسات نظرية لفهم حوكمة التكافل

لفهم الديناميكيات المعقدة والفريدة لحوكمة شركات التكافل، من الضروري استخدام إطار نظري متعدد الأبعاد يتجاوز النظرة الأحادية، يمكن تحليل هذه الديناميكيات من خلال ثلاث عدسات نظرية رئيسية متكاملة: نظرية الوكالة، ونظرية

أصحاب المصالح، ونظرية الشرعية، كل نظرية تقدم منظوراً مختلفاً ولكنه متكامل، يساعد في تشخيص نقاط الضعف المحتملة في هياكل الحوكمة القائمة.

أولاً: نظرية الوكالة (Agency Theory) وتشخيص مشكلة الوكالة المزدوجة

تعتبر نظرية الوكالةالتي صاغها (Jensen & Meckling, 1976)، حجر الزاوية في فهم حوكمة الشركات التقليدية، تفترض النظرية أن المشاكل تنشأ بسبب تضارب المصالح المحتمل بين الملاك (Principal) والوكلاء (Agent) الذين يُفترض أن يعملوا لمصلحة الملاك، وتتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم تناسق المعلومات (Information Asymmetry)، حيث يمتلك الوكيل (الإدارة) معلومات عن أداء الشركات أكثر من الملاك (المساهمين)، في شركات التكافل، لا تختفي هذه المشكلة، بل تتخذ بعداً أكثر عمقاً وتعقيداً، مما يساهم في ايجاد ما يمكن وصفه بـ **مشكلة الوكالة المزدوجة (Dual Agency Problem)** (Safieddine, 2009) .

تعمل الإدارة في شركة التكافل كوكيل لطرفين رئيسيين لهما مصالح متعارضة:

1. **وكيل للمساهمين (Shareholders)** : المساهمون هم ملاك الشركات، وهم الذين يوفرون رأس المال ويتحملون المخاطر التجارية، هدفهم الأساسي هو تعظيم ثروتهم من خلال زيادة أرباح الشركات، والتي تأتي بشكل أساسي من رسوم الوكالة (Wakala fee) المفروضة على صندوق المشتركين، ومن عوائد استثمار أموالهم.
2. **وكيل ائتماني لحملة الوثائق (Policyholders)** : حملة الوثائق هم ملاك صندوق التكافل، وهم الذين يساهمون بأقساطهم (التبرعات) لمواجهة المخاطر، هدفهم الأساسي هو إدارة هذا الصندوق بكفاءة وأمانة، والحصول على تعويضات عادلة وسريعة عند وقوع الخطر، وفي النهاية تعظيم الفائض التأميني الذي يُعاد توزيعه عليهم.

هذا الهيكل المزدوج يساهم في ايجاد تضارباً متأصلاً في المصالح، على سبيل المثال، قد تميل الإدارة، سعياً لإرضاء المساهمين، إلى زيادة رسوم الوكالة، أو استثمار أموال صندوق المشتركين في أصول ذات مخاطر أعلى لتحقيق عوائد أكبر (وبالتالي رسوم أداء أعلى)، أو المبالغة في تقدير المخصصات الفنية لتقليل الفائض الموزع على حملة الوثائق، كل هذه الإجراءات تخدم مصالح المساهمين على حساب المصالح المباشرة لحملة الوثائق، هذا الوضع يضع عبئاً رقابياً هائلاً على هيئة الرقابة الشرعية، التي يجب أن تعمل كآلية حوكمة فعالة لمراقبة سلوك الوكيل (الإدارة) وضمان عدم استغلاله لأحد الملاكين (حملة الوثائق) لصالح الملاك الآخر (المساهمين) (Archer et al., 1998) .

ثانياً: نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory) وتجسيد المجتمع المتعاون

على عكس نظرة نظرية الوكالة التي تركز بشكل أساسي على العلاقة بين الملاك والمدير، تقدم نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)، التي وضع أسسها (Freeman, 1984)، رؤية أوسع وأكثر شمولية، تفترض هذه النظرية أن على الشركات مسؤولية أخلاقية تجاه جميع الأطراف التي تتأثر بقراراتها وأنشطتها، وليس فقط المساهمين، يشمل هؤلاء أصحاب المصالح الموظفين، والزبائن، والموردين، والمجتمع المحلي، والجهات التنظيمية.

ينسجم نموذج التكافل بشكل مثالي مع هذه الرؤية الأخلاقية، بل إنه يجسدها في صميم هيكله، فحملة الوثائق في نظام التكافل ليسوا مجرد عملاء يشترون خدمة، كما هو الحال في التأمين التقليدي، إنهم أصحاب المصلحة الأساسيون (Primary Stakeholders) وملاك الصندوق التعاوني الذي أنشئ من أموالهم، إن فلسفة التكافل القائمة على التعاون والتضامن تعني أن نجاح النظام يعتمد على تحقيق المصلحة المشتركة لهذه الجماعة المتعاونة .

من هذا المنظور، يجب أن تُصمم ادوات الحوكمة الشرعية لتعكس هذه الأولوية. لا يكفي أن تضمن الهيئة الشرعية حلية العقود، بل يجب أن تعمل ك المدافع (Advocate) أو الوصي (Guardian) على حقوق حملة الوثائق، يجب أن تتأكد من أن قرارات الإدارة تعكس مصالح هذا الطرف الرئيسي، خاصة أنهم غالباً ما يكونون الطرف الأضعف من حيث المعرفة الفنية والقدرة على المساومة والتأثير على قرارات الشركات، وبالتالي، فإن تقييم فعالية الهيئة الشرعية من منظور نظرية أصحاب المصالح يتجاوز مجرد الامتثال الشكلي للقواعد الفقهية، ليشمل مدى قدرتها على تحقيق العدالة التوزيعية والإجرائية لجميع أصحاب المصلحة، وعلى رأسهم حملة الوثائق.

ثالثاً: نظرية الشرعية (Legitimacy Theory) والبحث عن الشرعية الأخلاقية

تؤكد **نظرية الشرعية (Legitimacy Theory)** أن المؤسسات لا تعمل في فراغ، بل هي جزء من نظام اجتماعي أوسع، ولكي تتمكن من البقاء والازدهار، يجب أن تسعى المؤسسات لكسب الشرعية، والتي تُعرّف بأنها التصور أو الافتراض العام بأن أفعال كيان ما مرغوبة أو مناسبة أو ملائمة ضمن نظام مبني اجتماعياً من المعايير والقيم والمعتقدات والتعاريف (Suchman, 1995, p. 574).

بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، تمثل هيئة الرقابة الشرعية المصدر الرئيسي والأداة الأساسية لكسب **الشرعية الدينية (Religious Legitimacy)**، فوجود هيئة من العلماء الموثوقين يرسل إشارة قوية للسوق بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة، مما يجذب الزبائن والمستثمرين الذين يبحثون عن خدمات متوافقة مع قناعاتهم الدينية.

ولكن في سياق التكافل، تأخذ هذه الشرعية بعداً أعمق وأكثر حساسية، إن الشرعية هنا لا تقتصر على **شرعية المنتج (Product Legitimacy)**، أي التأكد من أن وثيقة التكافل خالية من الربا والغرر الفاحش، بل تمتد لتشمل **شرعية العملية (Process Legitimacy)**، أي التأكد من أن الإجراءات والعمليات التي تتبعها الشركات لإدارة أموال المشتركين تتسم بالعدالة والشفافية والأمانة، أهم هذه العمليات، والتي تمثل الاختبار الحقيقي لمصداقية الشركات، هي عملية احتساب وتوزيع الفائض التأميني.

إن أي تصور لدى حملة الوثائق بأن الشركات تتلاعب في حساب الفائض، أو أنها غير شفافة في توزيع المصاريف، أو أنها تفضل مصالح المساهمين، سيؤدي إلى تآكل الشرعية الأخلاقية للشركة، حتى لو كانت جميع خدماتها مجازة شرعاً من قبل الهيئة، وهذا يجعل دور الهيئة الشرعية في التكافل أكثر حساسية؛ فهي ليست مجرد جهة إصدار فتاوى، بل هي حارس على العدالة الإجرائية التي تشكل جوهر العقد الأخلاقي بين الشركات وعملائها، إن فشل الهيئة في أداء هذا الدور يقوض شرعية نموذج التكافل بأكمله ويحوله في نظر الجمهور إلى مجرد نسخة من التأمين التقليدي تحمل اسماً إسلامياً.

2.2 النموذج المعياري للحوكمة الشرعية: الإنجازات والتحديات

النموذج المعياري للحوكمة الشرعية: الإنجازات والثغرات الموثقة (توسيع وتحليل)

بناء النموذج المعياري ومبادئه الأساسية

مع بزوغ فجر الصناعة المالية الإسلامية الحديثة، أدرك الرواد الأوائل والجهات التنظيمية أن استدامة هذه الصناعة ونموها يعتمدان بشكل أساسي على بناء ثقة الجمهور في التزامها بالشريعة، ومن هذا المنطلق، بدأت الجهود لتطوير إطار حوكمي يضفي الطابع المؤسسي على عملية الرقابة الشرعية، وقد لعبت هيئات دولية رائدة، وعلى رأسها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، دوراً محورياً في صياغة ما يمكن تسميته بـ النموذج المعياري للحوكمة الشرعية، هذا النموذج، الذي تطور عبر عقود، يرتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى ضمان فعالية ونزاهة هيئات الرقابة الشرعية.

وكما أوضحت دراسة (حمدي وفلاق، 2021)، فإن هذه المبادئ تشمل:

- الكفاءة (Competence) : ضرورة أن يمتلك أعضاء الهيئة الشرعية معرفة عميقة بالفقه، وخاصة فقه المعاملات، بالإضافة إلى فهم جيد لعمليات الشركة المالية التي يشرفون عليها.
- الاستقلالية (Independence) : يجب أن تكون الهيئة قادرة على إصدار آرائها وقراراتها دون ضغط أو تأثير غير مبرر من الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة أو أي طرف آخر، لضمان موضوعية قراراتها.
- الشفافية والإفصاح (Transparency and Disclosure) : ضرورة أن تفصح الهيئة عن آرائها وقراراتها بشكل واضح لأصحاب المصالح، وأن تصدر تقريراً سنوياً يؤكد مدى التزام الشركة بالشريعة.
- السرية (Confidentiality) : التزام أعضاء الهيئة بالحفاظ على سرية المعلومات التي يطلعون عليها أثناء أداء مهامهم.

وقد نجح هذا النموذج المعياري في تحقيق إنجازات هامة، من بينها توحيد الكثير من الممارسات المحاسبية والشرعية، ووضع لغة مشتركة للصناعة، وتوفير إطار عمل للجهات التنظيمية الوطنية لتطوير لوائحها الخاصة، مما ساهم بشكل كبير في النمو العالمي للتمويل الإسلامي (Grais & Pellegrini, 2006) .

فجوة الفعالية - الأدلة التجريبية من القطاع المصرفي

على الرغم من قوة هذا النموذج على المستوى النظري والمعياري، إلا أن الدراسات التجريبية التي حاولت قياس مدى تطبيقه الفعلي في الواقع العملي كشفت عن وجود فجوة كبيرة ومقلقة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن، هذه الفجوة، التي يمكن أن نطلق عليها **فجوة الفعالية (The Effectiveness Gap)**، تم توثيقها بشكل خاص في القطاع المصرفي الإسلامي، الذي يُفترض أنه البيئة الأكثر نضجاً لتطبيق هذه المعايير.

قدمت دراسة (Haridan et al., 2018) النوعية، التي اعتمدت على مقابلات معمقة مع فاعلين رئيسيين في بنوك إسلامية ماليزية، نتائج صادمة. فقد كشفت الدراسة أن دور الهيئات الشرعية في بعض الحالات قد يكون **شرفياً أو احتفالياً (ceremonial)** أكثر منه رقابياً فعالاً، ووجدت أن الهيئات تعتمد بشكل مفرط على التقارير والمعلومات التي تعدها الإدارة الداخلية، دون وجود ادوات كافية للتحقق المستقل، مما يثير تساؤلات جدية حول مدى استقلاليتها الفعلية، والأخطر من ذلك، أشارت الدراسة إلى وجود ضعف واضح في الكفاءة الفنية لدى بعض الأعضاء في فهم تعقيدات الخدمات المالية والمصرفية الحديثة، مما يجعلهم غير قادرين على تحدي قرارات الإدارة المبنية على أسس فنية معقدة.

تحديات هيكلية إضافية تعمق الفجوة

لم تقتصر التحديات الموثقة على ضعف الكفاءة والاستقلالية، بل امتدت لتشمل جوانب هيكلية أخرى في تصميم الحوكمة، فقد سلطت دراسة (Garas, 2012) الضوء على مشكلة تعدد عضويات العلماء (Multiple Directorships)، حيث يعمل نفس العالم في هيئات رقابة شرعية لعدة مؤسسات مالية متنافسة في آن واحد، هذا الوضع يساهم في ايجاد تحديين رئيسيين: أولاً، تضارب المصالح (Conflict of Interest) المحتمل، حيث قد يجد العالم نفسه في موقف صعب عند تقييم منتج لشركة معينة وهو على علم بخطط منافسيها، وثانياً، محدودية الوقت والتركيز، حيث أن كثرة الارتباطات قد تمنع العضو من تخصيص الوقت والجهد الكافيين لفهم ومتابعة عمليات كل مؤسسة بعمق، مما يجعله يعتمد بشكل أكبر على الملخصات التي تقدمها الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، حذرت دراسات أخرى من ظاهرة التسوق في الفتاوى (Fatwa Shopping)، وهي ممارسة قد تلجأ إليها بعض المؤسسات التي تسعى لتحقيق أهداف تجارية سريعة، تتمثل هذه الممارسة في الدراسة عن العلماء أو الهيئات المعروفة بآرائها الفقهية الأكثر تساهلاً، أو عرض المسألة على عدة جهات واختيار الفتوى التي تناسب أهداف الشركات، بدلاً من الدراسة عن الرأي الشرعي الأكثر دقة وقوة (Ullah et al., 2016) ، هذه الممارسة إن وجدت تقوض مبدأ الاتساق والمصداقية في الصناعة بأكملها.

الاستنتاج النقدي وتوجيه السؤال نحو التكافل

إن هذه النتائج مجتمعة، والمستمدة من دراسات استخدمت منهجيات متنوعة (نوعية وكمية) في سياقات جغرافية متنوعة، تشير إلى وجود ضعف هيكلي (Structural Weakness) في النموذج المعياري للحوكمة الشرعية عند تطبيقه العملي، حتى في سياق البنوك الإسلامية، فإذا كانت الهيئات الشرعية تواجه مثل هذه التحديات الجسيمة في بيئة مصرفية أصبحت الآن ناضجة نسبياً، فإن السؤال الذي يطرحه هذا الدراسة بقوة هو: ماذا يحدث عندما يتم تطبيق هذا النموذج، الذي أظهر بالفعل نقاط ضعف وثغرات، على بيئة التكافل التي هي بطبيعتها أكثر تعقيداً وتحدياً من الناحية الحوكمية؟

هل ستختفي هذه التحديات في سياق التكافل، أم أنها ستستمر؟ والأهم من ذلك، هل يمكن أن تؤدي الخصائص الفريدة لقطاع التكافل - مثل مشكلة الوكالة المزدوجة، وتضارب المصالح بين المساهمين وحملة الوثائق، والتعقيدات الاكتوارية - إلى تضخيم (Amplify) هذه التحديات القائمة وجعلها أكثر حدة وخطورة؟ هذا التساؤل النقدي هو المنطلق الذي يبني عليه هذا

الدراسة حجته النظرية بأن قطاع التكافل لا يحتاج فقط إلى تطبيق النموذج المعياري، بل يحتاج إلى نموذج حوكمي مخصص ومطور يعالج بشكل مباشر ودقيق تحدياته الفريدة.

3.2 خصوصية التكافل: مضخّم لتحديات الحوكمة الشرعية

تجادل هذه الورقة بأن الخصائص الهيكلية والتشغيلية الفريدة لقطاع التكافل لا تخلق فقط مجموعة جديدة من التحديات الحوكمية، بل تعمل أيضاً **كمضخّم (Amplifier)** للتحديات القائمة التي تم توثيقها بالفعل في القطاع المصرفي، بمعنى آخر، إذا كانت الحوكمة الشرعية في البنوك تواجه رياحاً معاكسة، فإنها في التكافل تواجه عاصفة، هذا التضخيم يحدث عبر ثلاثة أبعاد رئيسية: الكفاءة، والاستقلالية، وتضارب المصالح.

أولاً: تضخيم مشكلة الكفاءة (Competence Amplification) : من الفهم المالي إلى البصيرة الاكتوارية

في سياق البنوك الإسلامية، تركز النقد الموجه لكفاءة الهيئات الشرعية بشكل أساسي على ضعف فهم بعض الأعضاء للتعقيدات المالية والمصرفية الحديثة، مما يجعلهم غير قادرين على تقييم هياكل الخدمات المشتقة أو أدوات التحوط المتقدمة(Haridan et al., 2018) ، ولكن في قطاع التكافل، يتفاقم هذا التحدي بشكل كبير ويتخذ بعداً جديداً وأكثر تعقيداً، فالهيئة الشرعية هنا لا تحتاج فقط إلى فقه ومعرفة مالية، بل إلى ما يمكن تسميته بـ **الكفاءة الاكتوارية والتأمينية (Actuarial and Insurance Competence)** .

إن جوهر عمل شركات التأمين، بما في ذلك التكافل، يعتمد على التعامل مع الغرر المنظم أو عدم اليقين (Uncertainty) . وهذا يتطلب استخدام أدوات ونماذج إحصائية ورياضية معقدة، فالقرارات المتعلقة بـ:

- **تسعير الخدمات (Pricing)** : تحديد قسط التكافل (التبرع) يعتمد على حسابات احتمالية معقدة لتقدير تكرار وشدة المخاطر المؤمن عليها.
- **تكوين المخصصات الفنية (Technical Reserving)** : يجب على الشركات تكوين مخصصات ضخمة، مثل مخصص المطالبات التي وقعت ولم يبلغ عنها (IBNR)، وهذه التقديرات بطبيعتها غير مؤكدة وتعتمد على نماذج اكتوارية.
- **إدارة مخاطر الاكتتاب (Underwriting Risk)** : تقييم وإدارة المخاطر المجمعة في صندوق التكافل يتطلب فهماً عميقاً لمبادئ توزيع المخاطر وإعادة التأمين (أو إعادة التكافل).

كل هذه القرارات الفنية لها أثر مباشر وحاسم على **عدالة توزيع الفائض التأميني**، الذي يمثل حقاً أصيلاً لحملة الوثائق، فالتقييم المتحفظ والمبالغ فيه للمخصصات الفنية من قبل الإدارة، على سبيل المثال، سيؤدي مباشرة إلى تقليص حجم الفائض المتاح للتوزيع، وهنا يكمن التحدي: كيف يمكن لهيئة شرعية، تفتقر إلى الخبرة الاكتوارية، أن تمارس رقابة حقيقية ومستقلة على هذه القرارات الفنية؟ إنها ستجد نفسها مضطرة للاعتماد كلياً على تقارير الخبير الاكتواري الذي عينته الإدارة، مما يحول دورها الرقابي إلى مجرد تصديق شكلي، إن الندرة الشديدة للخبراء الذين يجمعون بين الكفاءة الشرعية العميقة والمؤهلات الاكتوارية المهنية (Najeeb & Ibrahim, 2014) تجعل مشكلة الكفاءة في التكافل أزمة حقيقية تضرب في صميم قدرة الهيئة على أداء وظيفتها الأساسية.

ثانياً: تضخيم مشكلة الاستقلالية (Independence Amplification) : من إجازة المنتج إلى التدخل في العمليات

في البنوك، غالباً ما يظهر ضغط الإدارة على الهيئة الشرعية في مراحل محددة، مثل مرحلة تطوير وإجازة منتج جديد لتحقيق ميزة تنافسية (Ullah et al., 2016) ، أما في التكافل، فإن الضغط على استقلالية الهيئة يصبح أكثر دقة، وحساسية، واستمرارية، لأنه يتعلق بقرارات تشغيلية يومية وجوهرية، إن القرارات المتعلقة بـ **سياسة توزيع الفائض (Surplus Distribution Policy)** و آلية توزيع المصاريف المشتركة بين صندوق المشتركين وصندوق المساهمين ليست مجرد قرارات فنية، بل هي قرارات استراتيجية ذات أثر مالي مباشر على أرباح المساهمين.

من منظور **نظرية الوكالة**، فإن الإدارة (الوكيل) ستكون مدفوعة بشكل طبيعي لتعظيم مصالح المساهمين (أحد المالكين الرئيسيين). ويمكنها تحقيق ذلك عبر:

- تبني سياسة توزيع فائض متحفظة جداً، بحجة تعزيز الملاءة المالية للشركة على المدى الطويل، ولكن هذا يأتي على حساب الحقوق الفورية لحملة الوثائق.
- تحميل صندوق المشتركين بنسبة أكبر من المصاريف الإدارية والتشغيلية المشتركة، لتقليل العبء على صندوق المساهمين.
- استثمار أموال صندوق المشتركين بطريقة تخدم بشكل غير مباشر أهداف المساهمين.

هنا، تتعرض استقلالية الهيئة الشرعية لاختبار حقيقي واضح، فهل ستكون قادرة على تحدي سياسة توزيع الفائض التي تقترحها الإدارة؟ وهل لديها الأدوات لمراجعة عدالة توزيع المصاريف؟ إن قدرتها على القيام بذلك لا تعتمد فقط على قوة شخصية الاعضاء، بل على وجود تفويض واضح وصريح في نظامها الأساسي يمنحها سلطة التدخل في هذه القرارات التشغيلية، بدون هذا التفويض يصبح أي اعتراض من قبل الهيئة مجرد توصية غير ملزمة، مما يضعف استقلاليتها بشكل كبير.

ثالثاً: تضخيم تضارب المصالح (Conflict of Interest Amplification) : الوصاية على الطرف الأضعف

كما ذكرنا سابقاً، تخلق **مشكلة الوكالة المزدوجة** تضارباً هيكلياً داخلياً بين مصلحة حملة الوثائق ومصلحة المساهمين، هذا التضارب يجعل من الهيئة الشرعية ساحة رئيسية لإدارة هذا الصراع، يقع على عاتق الهيئة الشرعية مسؤولية أخلاقية وشرعية فريدة، وهي حماية الطرف الأضعف في هذه المعادلة، وهم حملة الوثائق، فهم، على عكس المساهمين الذين يمتلكون ادوات للتأثير على الإدارة (مثل التصويت في الجمعيات العمومية)، غالباً ما يكونون غير منظمين، ويفتقرون إلى المعلومات الفنية، وليس لديهم القدرة على المساومة أو التأثير على قرارات الشركات.

من منظور **نظرية أصحاب المصالح**، يجب أن تعمل الهيئة كـ وصي (Trustee) أو مدافع (Advocate)عن حقوق هذا الطرف الرئيسي، هذا الدور يتجاوز مجرد إصدار الفتاوى حول حلية الخدمات، ليصبح دوراً **شبه قضائي** في تحقيق العدالة والتوازن بين طرفين داخل الشركة نفسها، إن الهيئة مطالبة بالإجابة على أسئلة جوهرية مثل: هل تم احتساب الفائض بعدالة؟، هل تم توزيع المصاريف بإنصاف؟، هل سياسة الاستثمار تخدم مصلحة حملة الوثائق بالدرجة الأولى؟،

هذا الوضع يضخم من خطورة أي تضارب مصالح قد يواجهه أعضاء الهيئة أنفسهم، فإذا كان أعضاء الهيئة يتلقون أتعابهم من المساهمين، ويمتلكون علاقات وثيقة مع مجلس الإدارة، فإن قدرتهم على اتخاذ موقف صارم لصالح حملة الوثائق قد تتأثر، وبالتالي، فإن أي ضعف في ادوات ضمان نزاهة واستقلالية أعضاء الهيئة)مثل تلك التي ناقشتها دراسة (Garas, 2012 يصبح أكثر خطورة في سياق التكافل، لأنه لا يهدد فقط الالتزام الشرعي، بل يهدد أيضاً مبدأ العدالة الأساسي الذي يقوم عليه نموذج التكافل بأكمله.

3. المنهجية البحثية

لتحقيق أهداف هذه الدراسة في تحليل أوجه القصور في نماذج الحوكمة الشرعية الحالية واقتراح إطار جديد ومخصص لقطاع التكافل، تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التحليلي-النقدي (Critical-Analytical Method)**، هذا المنهج هو منهج بحث نظري ومكتبي (Desk-based Research)، لا يعتمد على جمع بيانات أولية ميدانية (مثل المقابلات أو الاستبيانات)، بل يهدف إلى بناء حجة منطقية متماسكة ومتنامية من خلال فحص الأدبيات القائمة والمعايير التنظيمية والنماذج النظرية، وتفكيكها، ونقدها، ومن ثم إعادة تركيبها في بنية جديدة ومبتكرة، تتجلى قوة هذا المنهج في قدرته على توليد رؤى نظرية جديدة وسد الفجوات المفاهيمية في حقل معرفي معين.

تتكون العملية المنهجية لهذا البحث من أربع خطوات مترابطة ومتكاملة، وهي: التفكيك، والتحليل المقارن، والنقد، ثم التركيب والبناء.

الخطوة الأولى: التفكيك - (Deconstruction) فهم المكونات الأساسية

الخطوة الأولى في هذه المنهجية هي التفكيك، والتي تعني تحليل وتفكيك الظواهر المعقدة إلى مكوناتها الأساسية وعلاقاتها الداخلية. في هذا البحث، سيتم تطبيق عملية التفكيك على مجالين رئيسيين:

- **تفكيك نموذج التكافل التشغيلي:** سيتم تجاوز النظرة السطحية للتكافل كبديل إسلامي للتأمين، والتعمق في تفكيك هيكله التشغيلي والمالي إلى مكوناته الجوهرية، سيشمل ذلك تحليل:
  - **العلاقات التعاقدية:** تحليل طبيعة العقود التي تربط حملة الوثائق بصندوق التكافل (عقد التبرع)، والعقد الذي يربط حملة الوثائق بالشركات المشغلة (عقد الوكالة أو المضاربة).
  - **الهيكل المالي:** تحليل ديناميكيات إدارة صندوقين منفصلين (صندوق المشتركين وصندوق المساهمين)، وتدفقات الأموال بينهما (الأقساط، التعويضات، رسوم الوكالة، الأرباح الاستثمارية).
  - **نقاط القرار الحرجة:** تحديد نقاط القرار الرئيسية التي تؤثر على حقوق أصحاب المصلحة، مثل سياسة الاكتتاب، وسياسة الاستثمار، وآلية تقدير المخصصات الفنية، والأهم من ذلك، سياسة توزيع الفائض التأميني.
- **تفكيك نموذج الحوكمة الشرعية المعياري:** سيتم تفكيك إطار الحوكمة الشرعية السائد، المستمد من معايير (AAOIFI)و (IFSB)وتجارب البنوك الإسلامية، إلى مبادئه وادواته الأساسية، سيشمل ذلك تحليل:
  - **الأدوار والمسؤوليات:** تحديد المسؤوليات الصريحة والضمنية الموكلة لهيئة الرقابة الشرعية (إصدار الفتاوى، المراجعة، التدقيق، تقديم المشورة).
  - **ادوات التشغيل:** تحليل الادوات التي تعتمد عليها الهيئة في أداء مهامها، مثل اجتماعات الهيئة، والتقارير التي تتلقاها من الإدارة، ووحدات المراجعة والتدقيق الشرعي الداخلي.
  - **الافتراضات الكامنة:** تحديد الافتراضات التي يقوم عليها هذا النموذج، مثل افتراض أن الكفاءة الفقهية والمالية العامة كافية، أو أن ادوات الرقابة المصرفية يمكن تعميمها.

تهدف هذه الخطوة إلى إعداد خريطة مفصلة لكل من الظاهرتين، مما يمهد الطريق لمقارنتهما بشكل منهجي.

الخطوة الثانية: التحليل المقارن - (Comparative Analysis) تحديد نقاط الاحتكاك

بعد تفكيك النموذجين، تأتي خطوة التحليل المقارن، في هذه المرحلة، سيتم وضع الخريطتين جنباً إلى جنب لمقارنة **المتطلبات الحوكمية** الناشئة عن نموذج التكافل مع **القدرات والقيود** لنموذج الحوكمة الشرعية المعياري، الهدف هو تحديد نقاط الاحتكاك (Friction Points)أو الفجوات (Gaps)التي تظهر عند محاولة تطبيق النموذج الثاني على الأول.

سيتم إجراء المقارنة عبر عدة محاور، منها:

- **مقارنة الكفاءات:** ما هي الكفاءات التي يتطلبها الإشراف على عمليات التكافل (مثل الفهم الاكتواري) مقابل الكفاءات التي يفترضها نموذج الحوكمة الحالي (الفهم المالي العام)؟
- **مقارنة نطاق الرقابة:** ما هي القرارات التشغيلية الحرجة في التكافل التي تحتاج إلى رقابة شرعية مباشرة (مثل توزيع الفائض) مقابل القرارات التي يركز عليها النموذج المصرفي (مثل هيكلة التمويل)؟
- **مقارنة هياكل المساءلة:** من هم أصحاب المصلحة الرئيسيون الذين يجب أن تكون الهيئة مسؤولة أمامهم في التكافل (المساهمون وحملة الوثائق) مقابل هيكل المساءلة في البنوك (المساهمون والمودعون)؟

ستسمح هذه المقارنة المنهجية بتحديد أوجه القصور بشكل دقيق وموضوعي، والانتقال من مجرد الشعور بوجود مشكلة إلى تشخيصها بشكل علمي.

الخطوة الثالثة: النقد - (Critique) بناء الحجة النظرية

بناءً على نتائج التحليل المقارن، تأتي خطوة النقد، في هذه المرحلة، سيتم بناء حجة نظرية متماسكة توضح **لماذا** يعتبر نموذج الحوكمة الشرعية المعياري غير كافٍ وغير ملائم تماماً لقطاع التكافل، سيتم توجيه النقد إلى الأدبيات والمعايير الحالية لعدم معالجتها لنقاط الاحتكاك المحددة بشكل كافٍ.

ستجادل هذه الدراسة بأن الخصائص الفريدة للتكافل تعمل ك مضخّم للتحديات الحوكمية، كما تم تفصيله في القسم 2.3. سيتم استخدام النظريات التي تمت مناقشتها (الوكالة، أصحاب المصلاح، الشرعية) لتعزيز هذه الحجة النقدية، على سبيل المثال، سيتم القول بأن نموذج الحوكمة الحالي يفشل في معالجة مشكلة الوكالة المزدوجة بشكل فعال، وأنه لا يوفر ادوات كافية لتمثيل مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين (حملة الوثائق)، وأنه يركز على الشرعية الشكلية (Product Legitimacy) على حساب الشرعية الإجرائية (Process Legitimacy).

الخطوة الر ابعة: التركيب والبناء - (Synthesis and Construction) تقديم الحل النظري

الخطوة الأخيرة والأكثر إبداعاً في المنهجية هي التركيب والبناء، بعد تفكيك المشكلة، ومقارنة مكوناتها، ونقد الحلول الحالية، سيقوم البحث بتجميع الأفكار والرؤى المستخلصة من التحليل النقدي لبناء **إطار نظري جديد ومبتكر**، وهو إطار الحوكمة الشرعية المتكامل للتكافل (ISGFT).

هذه العملية ليست مجرد تجميع عشوائي للأفكار، بل هي عملية **تركيب (Synthesis)** منطقية تهدف إلى معالجة كل فجوة أو نقطة ضعف تم تحديدها في الخطوات السابقة، فكل مكون من مكونات الإطار الجديد (مثل اشتراط الكفاءة الاكتوارية، أو إنشاء لجنة حماية حملة الوثائق) سيتم تقديمه كحل مباشر ومبرر لأحد التحديات التي تم تشخيصها، سيتم بناء الإطار الجديد ليكون:

- **شاملاً:** يغطي مختلف أبعاد الحوكمة (التركيب، المسؤوليات، الاستقلالية، الشفافية).
- **مخصصاً:** مصمماً خصيصاً لمعالجة تحديات التكافل.
- **متكاملاً:** تترابط مكوناته وتدعم بعضها البعض.

بهذه الطريقة، لا تكتفي الدراسة بتشخيص المشكلة، بل تقدم حلاً نظرياً متماسكاً ومبنياً على أسس منطقية قوية، مما يمثل مساهمة حقيقية في المعرفة.

4. نحو إطار حوكمي متكامل: اقتراح نموذج(ISGFT)

لمعالجة فجوة التكييف الحوكمية التي تم تشخيصها في الأقسام السابقة، والتي تتفاقم بسبب الطبيعة الفريدة لقطاع التكافل، تقترح هذه الدراسة إطاراً نظرياً جديداً، هو إطار الحوكمة الشرعية المتكامل للتكافل (The Integrated Shari'ah Governance Framework for Takaful - ISGFT) ، هذا الإطار لا يهدف إلى إلغاء المبادئ الأساسية للحوكمة التي أرستها هيئات مثل (AAOIFI) و(IFSB) ، بل يهدف إلى البناء عليها وتخصيصها، إنه بمثابة طبقة إضافية من ادوات الحوكمة المصممة خصيصاً لمواجهة التحديات المضخمة في الكفاءة، والاستقلالية، وتضارب المصالح التي تميز قطاع التكافل، يتكون الإطار المقترح من أربعة أبعاد متكاملة:

1.4 البعد الأول: التركيب والكفاءة المعززة (Enhanced Composition & Competence)

يعالج هذا البعد بشكل مباشر تضخيم مشكلة الكفاءة، فبينما تتطلب الحوكمة الشرعية في البنوك فهماً مالياً، فإنها في التكافل تتطلب بصيرة اكتوارية، لذا، يجب أن يتطور تركيب الهيئة الشرعية ليعكس هذا الواقع، يقترح الإطار مكونين أساسيين:

- الكفاءة المتعددة كشرط هيكلي: يجب أن تتجاوز المتطلبات التنظيمية مجرد النص على ضرورة فهم الأعضاء لعمليات الشركات بشكل عام، يقترح إطار (ISGFT) إلزامية وجود عضو واحد على الأقل في هيئة الرقابة الشرعية لديه خبرة مهنية موثقة ومؤهلات معتمدة في علوم التأمين أو العلوم الاكتوارية، هذا المطلب ليس ترفاً، بل هو ضرورة هيكلية لتمكين الهيئة من إجراء حوار نقدي ومستنير مع الإدارة والخبراء الاكتواريين، وجود هذا الخبير الداخلي ضمن الهيئة سيحولها من متلقٍ سلبي للمعلومات الفنية إلى مدقق فعال لها، قادر على طرح الأسئلة الصحيحة وتحدي الافتراضات التي تقوم عليها النماذج الاكتوارية.
- التدريب المتخصص والمستمر: لا يمكن الافتراض بأن أعضاء الهيئة، حتى الفقهاء منهم، سيكتسبون هذه المعرفة الفنية تلقائياً، لذا، يجب على شركات التكافل، كجزء من التزامها بالحوكمة، توفير برامج تدريب مستمرة وإلزامية لأعضاء الهيئة الشرعية، يجب أن تركز هذه البرامج بشكل خاص على:
  - أساسيات إدارة المخاطر في قطاع التأمين: بما في ذلك مخاطر الاكتتاب، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.
  - نماذج توزيع الفائض التأميني: شرح النماذج المتنوعة وكيفية تأثير الافتراضات الاكتوارية على النتائج.
  - المحاسبة الخاصة بشركات التأمين: فهم كيفية تكوين المخصصات الفنية وتأثيرها على القوائم المالية لصندوق المشتركين والمساهمين.

هذا المزيج من الكفاءة الهيكلية المدمجة والتدريب المستمر يهدف إلى سد الفجوة المعرفية وتزويد الهيئة بالأدوات الفنية اللازمة لفهم وتقييم القرارات التشغيلية المعقدة في التكافل، مما يقلل بشكل كبير من اعتمادها السلبي على تفسيرات الإدارة.

2.4 البعد الثاني: نطاق المسؤوليات الموسّع (Expanded Scope of Responsibilities)

يعالج هذا البعد بشكل مباشر مشكلة الوكالة المزدوجة ونقاط الاحتكاك الرئيسية التي تنشأ منها، يجب أن يتم توسيع نطاق مسؤوليات الهيئة الشرعية بشكل صريح في نظامها الأساسي ليتجاوز مجرد إجازة الخدمات، يقترح الإطار إضافة ثلاث مسؤوليات محورية:

- الرقابة الملزمة على سياسة الفائض: يجب إضافة مسؤولية واضحة وصريحة في لوائح عمل الهيئة تتمثل في المراجعة السنوية وإقرار سياسة توزيع الفائض التأميني قبل عرضها على مجلس الإدارة، هذا يعني أن رأي الهيئة حول عدالة هذه السياسة يجب أن يكون ملزماً، هذا يحول دورها من استشاري عام إلى رقابي متخصص في حماية حقوق حملة الوثائق.
- الإشراف على عدالة توزيع المصاريف: يجب أن تكون الهيئة مسؤولة بشكل مباشر عن الإشراف على آلية توزيع المصاريف المشتركة بين صندوق المشتركين وصندوق المساهمين. يجب عليها مراجعة هذه الآلية سنوياً والتأكد من أنها تستند إلى أسس عادلة وموضوعية، وأنها لا تؤدي إلى تحميل صندوق المشتركين بأعباء غير مبررة لصالح صندوق المساهمين.
- الوصول المستقل للمعلومات الفنية: لتمكين الهيئة من أداء المسؤوليات السابقة، يجب منحها صلاحية الوصول المباشر وغير المصفى إلى التقارير الاكتوارية الكاملة التي يعدها الخبير الاكتواري للشركة. والأهم من ذلك، يجب أن يكون لها الحق في عقد اجتماعات مستقلة مع الخبير الاكتواري، دون حضور الإدارة التنفيذية، لمناقشة الافتراضات والمنهجيات المستخدمة. هذه الصلاحية ضرورية لضمان الحصول على صورة موضوعية وغير متحيزة للوضع المالي لصندوق التكافل.

3.4 البعد الثالث: الاستقلالية الهيكلية والمساءلة (Structural Independence & Accountability)

يعالج هذا البعد بشكل مباشر تضخيم تضارب المصالح. لتعزيز استقلالية الهيئة وتمكينها من الدفاع عن مصالح حملة الوثائق، يجب توفير ادوات هيكلية تدعم هذا الدور. يقترح الإطار مفهومين جديدين:

- المساءلة المزدوجة (Dual Accountability) :يجب أن تعكس ادوات المساءلة هيكل أصحاب المصلحة الحقيقي في التكافل. فالهيئة يجب أن تكون مسؤولة ليس فقط أمام الجمعية العمومية للمساهمين (التي تعينها وتحدد أتعابها)، بل يجب أن تكون هناك آلية مساءلة واضحة أمام حملة الوثائق أيضاً.
- لجنة حماية حملة الوثائق: كآلية عملية لتفعيل المساءلة المزدوجة، يقترح الإطار إنشاء لجنة مستقلة لحماية حقوق حملة الوثائق ، يمكن أن تنبثق هذه اللجنة عن مجلس الإدارة، على أن تضم في عضويتها أعضاء مستقلين، وربما ممثلين عن كبار حملة الوثائق أو خبراء في حماية المستهلك، ستكون المهمة الرئيسية لهذه اللجنة هي استلام ومناقشة تقرير سنوي خاص من الهيئة الشرعية يركز حصراً على مدى حماية مصالح حملة الوثائق، هذه الآلية تخلق قناة مساءلة رسمية ومباشرة، وتعزز استقلالية الهيئة الشرعية بمنحها تفويضاً واضحاً ومؤسسياً لحماية طرف معين.

4.4 البعد الرابع: الشفافية والإفصاح الموجه (Targeted Transparency & Disclosure)

يعالج هذا البعد مشكلة عدم تناسق المعلومات (Information Asymmetry)بين الشركات وحملة الوثائق، الذين غالباً ما يفتقرون إلى الخبرة لفهم التقارير المالية المعقدة، يجب أن يتجاوز الإفصاح الحدود التقليدية ليصبح أداة فعالة لتمكين أصحاب المصلحة، يقترح الإطار مكونين رئيسيين:

- تقرير الفائض المستقل والمبسط: يجب إلزام الهيئة الشرعية بتضمين فقرة واضحة ومستقلة في تقريرها السنوي المنشور، تبين فيها رأيها المفصل حول مدى عدالة وشفافية عملية احتساب وتوزيع الفائض التأميني عن السنة المالية، يجب أن يكون هذا الجزء من التقرير مكتوباً بلغة مبسطة وموجهة بشكل مباشر لحملة الوثائق، مع ذكر الأسس التي بنت عليها الهيئة رأيها.
- الإفصاح الإلزامي عن الخلافات الجوهرية: لتعزيز الشفافية الحقيقية، يجب على الهيئة الإفصاح في تقريرها عن أي تحفظات أو خلافات جوهرية حدثت بينها وبين الإدارة التنفيذية حول القضايا المتعلقة بصندوق المشتركين (مثل سياسة توزيع الفائض أو المخصصات الفنية)، وتوضيح كيف تم حل هذه الخلافات، هذا المطلب يضع ضغطاً إيجابياً على الإدارة للالتزام بالشفافية والعدالة، ويعزز من شرعية الشركات في نظر جميع أصحاب المصلحة، لأنه يظهر أن نظام الحوكمة يعمل بشكل فعال.

5. المناقشة والخاتمة

1.5 مناقشة الآثار النظرية والعملية للإطار المقترح

إن تقديم إطار نظري جديد مثل إطار الحوكمة الشرعية المتكامل للتكافل (ISGFT) يحمل في طياته آثاراً نظرية وعملية هامة تستحق المناقشة، فهذا الإطار لا يمثل مجرد مجموعة من التوصيات، بل هو محاولة لإعادة صياغة النقاش حول الحوكمة الشرعية في قطاع التكافل، ونقله من مرحلة التطبيق العام للنماذج المصرفية إلى مرحلة التخصيص والاستجابة للسياق.

أولاً: الآثار النظرية - إثراء وتكييف نظريات الحوكمة

يقدم إطار (ISGFT) المقترح مساهمة نظرية هامة من خلال تكييف نظريات الحوكمة التقليدية مع السياق الفريد والمعقد للتكافل، مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث النظري:

- تطوير نظرية الوكالة: يذهب الإطار إلى ما هو أبعد من مجرد تشخيص مشكلة الوكالة المزدوجة (Dual Agency Problem) ، فهو يترجم هذا التشخيص النظري إلى ادوات رقابية ملموسة ومحددة (مثل الرقابة على توزيع الفائض والمصاريف)، وبهذا، يقدم البحث مساهمة في تطوير نظرية الوكالة من خلال إظهار كيف يمكن تصميم ادوات حوكمة لمعالجة تضارب المصالح في هياكل الملكية والتشغيل غير التقليدية، حيث لا يكون هناك مالك واحد واضح (Principal)، بل طرفان لهما حقوق ملكية متنوعة على تدفقات نقدية متنوعة.
- تجسيد نظرية أصحاب المصالح: غالباً ما يتم انتقاد نظرية أصحاب المصالح لكونها نظرية معيارية يصعب تطبيقها عملياً، إطار (ISGFT) يقدم نموذجاً عملياً لتجسيد هذه النظرية، حيث يحول حملة الوثائق من مجرد عملاء إلى أصحاب مصلحة رئيسيين لهم ادوات حماية ومساءلة واضحة (مثل لجنة حماية حقوق حملة الوثائق والإفصاح الموجه)، وبهذا، يوضح البحث كيف يمكن للحوكمة أن تصبح أداة لتحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف، بدلاً من أن تكون مجرد أداة لخدمة المساهمين.
- تعميق نظرية الشرعية: يعزز الإطار المقترح فهمنا لنظرية الشرعية في سياق التمويل الإسلامي، فهو يجادل بأن الشرعية في قطاع التكافل لا يمكن تحقيقها فقط من خلال الشرعية الشكلية (الالتزام بحلية الخدمات)، بل يجب

أن تمتد لتشمل الشرعية الإجرائية (Procedural Legitimacy)، أي عدالة وشفافية العمليات التي تؤثر على حقوق أصحاب المصلحة، إن ربط الشرعية بالعدالة الإجرائية يقدم مساهمة نظرية هامة، ويفتح الباب أمام قياس شرعية المؤسسات المالية الإسلامية بطرق أكثر عمقاً وموضوعية.

ثانياً: الآثار العملية - خارطة طريق للمنظمين والصناعة

على المستوى العملي، يوفر إطار (ISGFT) خارطة طريق واضحة للجهات التنظيمية والصناعة لتحسين ممارسات الحوكمة في قطاع التكافل:

- بالنسبة للمنظمين: يوفر الإطار أساساً قوياً للجهات التنظيمية (مثل البنوك المركزية وهيئات السوق المالية) لتطوير لوائح حوكمة متخصصة لقطاع التكافل، بدلاً من الاعتماد على تعميم اللوائح المصرفية، يمكن للمنظمين تبني مكونات الإطار (مثل متطلبات الكفاءة الاكتوارية، وادوات الإفصاح عن الفائض) كمتطلبات إلزامية لجميع شركات التكافل، مما يرفع من مستوى الشفافية والعدالة في السوق ككل.
- بالنسبة لشركات التكافل: يمكن للشركات الرائدة استخدام هذا الإطار كأداة للتقييم الذاتي وتحسين ممارساتها بشكل استباقي، إن تبني مكونات الإطار بشكل طوعي يمكن أن يصبح ميزة تنافسية حقيقية، حيث يمكن للشركة أن تسوق لنفسها بأنها تتبنى أعلى معايير الشفافية وحماية حقوق حملة الوثائق، مما يعزز من ثقة الزبائن وولائهم في سوق تزداد فيه المنافسة.
- بالنسبة للمستثمرين وأصحاب المصالح: يوفر الإطار معايير أكثر وضوحاً لتقييم جودة حوكمة شركات التكافل، يمكن للمحللين الماليين والمستثمرين وحملة الوثائق استخدام مكونات الإطار كقائمة مرجعية (Checklist) لتقييم مدى التزام الشركات بحماية حقوق جميع الأطراف، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية وتأمينية أكثر استنارة.

2.5 محددات البحث و آفاق مستقبلية

من المهم الاعتراف بأن هذا البحث، كأي بحث نظري، له محدداته التي تفتح في الوقت نفسه آفاقاً جديدة للدراسات المستقبلية،

- المحددات: إن قوة هذا الإطار تكمن في تماسكه المنطقي وقدرته التفسيرية، المستمدة من تحليل نقدي للأدبيات، ومع ذلك، فإنه لا يقدم دليلاً تجريبياً على قابليته للتطبيق العملي أو فعاليته في تحسين الأداء، فالواقع العملي قد يكشف عن تحديات في تطبيق بعض مكونات الإطار، مثل صعوبة إيجاد خبراء يجمعون بين الكفاءة الشرعية والاكتوارية، أو مقاومة مجالس الإدارة لإنشاء هياكل مساءلة جديدة.
- الآفاق المستقبلية: يمهد هذا البحث النظري الطريق أمام مجموعة واسعة من الدراسات التجريبية المستقبلية التي يمكن أن تبني عليه:
  - دراسات نوعية معمقة: يمكن للباحثين إجراء دراسات حالة في شركات تكافل بدأت في تطبيق بعض هذه الممارسات المتقدمة، لتقييم مدى قابلية تطبيق مكونات إطار (ISGFT) بشكل كامل، وتحديد التحديات التي تواجهها والعوامل التي تسهل تطبيقها.
  - دراسات كمية: بعد فترة من تطبيق الإطار، يمكن للباحثين تصميم مؤشرات كمية لقياس مدى الالتزام به (مثل إنشاء مؤشر لجودة الحوكمة الشرعية في التكافل(Takaful Shari'ah Governance Index - ، ومن

ثم ربط هذا المؤشر إحصائياً بأداء الشركات المالي (مثل الربحية ومعدلات الاحتفاظ بالزبائن) ومستوى رضا حملة الوثائق.

- دراسات مقارنة دولية: يمكن إجراء دراسات تقارن بين أطر الحوكمة المطبقة في الدول التي لديها أسواق تكافل ناضجة (مثل ماليزيا) وأخرى ناشئة (مثل بعض الدول الأفريقية أو الآسيوية)، لفهم أثر البيئة التنظيمية والثقافية على فعالية الحوكمة الشرعية وتطورها.

3.5 خاتمة

في النهاية تؤكد هذه الدراسة بأن الحوكمة الشرعية الفعالة في قطاع التكافل الاسلامي تتطلب أكثر من مجرد استيراد النماذج المصرفية وتطبيقها بشكل شكلي، إن الخصائص الهيكلية والتشغيلية الفريدة للتكافل الاسلامي، والتي تؤدي إلى تضخيم تحديات الحوكمة القائمة، تستدعي إطاراً حوكمياً مصمماً خصيصاً ليتعامل مع تعقيداته.

إن إطار الحوكمة الشرعية المتكامل للتكافل (ISGFT) المقترح في هذه الدراسة ليس حلاً نهائياً أو وصفة سحرية، بل هو محاولة جادة ومنهجية لبدء حوار أكاديمي وتنظيمي حول كيفية الانتقال بالحوكمة الشرعية في التكافل إلى مرحلة جديدة من النضج والتخصص. الهدف النهائي هو تطوير ادوات حوكمة قوية وفعالة، قادرة على ضمان تحقيق صناعة التكافل لمقاصدها الحقيقية في تحقيق العدل والأمان المتبادل لجميع أطرافها، وتعزيز استدامتها وثقتها في مواجهة تحديات المستقبل.

6. المراجع

حمدي معمر، و فلاق صليحة. (2021). متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*

AAOIFI. (2015). *Shari'ah Standards*. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

Abdelsalam, O., Duygun, M., Matallin-Saez, J. C., & Tortosa-Ausina, E. (2014). Do ethics imply persistence? The case of Islamic and socially responsible funds. *Journal of Banking & Finance*, 40, 182–194.

Ahmed, H. (2011). *Shari'ah governance in Islamic banks*. Edinburgh University Press.

Al-Sartawi, A. (2019). Performance of Islamic banks: Do the frequency of Shar ı'ah supervisory board meetings and independence matter? *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 11(2), 303-321.

Almutairi, A. R., & Quttainah, M. A. (2017). Corporate governance: Evidence from Islamic banks. *Social Responsibility Journal*, 13(3), 601–624.

Ansari, S., & Ahmed, E. R. (2021). Surplus distribution in Takaful: A comparative study of different models. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*.

Archer, S., Karim, R. A. A., & Al-Deehani, T. (1998). Financial contracting, governance structures, and the accounting regulation of Islamic banks. *Journal of Management and Governance*, 2(2), 149–170.

Bahari, N. F., & Baharudin, N. A. (2016). Shariah governance framework: The roles of Shariah review and Shariah auditing. *Proceeding of the 3rd International Conference on Management & Muamalah*.

Bank Negara Malaysia (BNM). (2011). *Shariah Governance Framework for Islamic Financial Institutions*.

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013). Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability. *Journal of Banking & Finance*, 37(2), 433-447.

Belal, A. R., Abdelsalam, O., & Nizamee, S. S. (2015). Ethical reporting in Islamic bank Bangladesh limited (1983–2010). *Journal of Business Ethics*, 129(4), 766–784.

Billah, M. M. (2019). *Islamic Insurance Products: A Study of Takaful*. Edward Elgar Publishing.

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77-101.

Chapra, M. U., & Ahmed, H. (2002). *Corporate governance in Islamic financial institutions*. Islamic Research and Training Institute (IRTI), Islamic Development Bank.

Chowdhury, M., & Shah Rasid, M. (2016). Determinants of performance of Islamic banks in GCC countries: dynamic GMM approach. In *Advances in Islamic Finance, Marketing, and Management* (pp. 49-80).

Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2018). *Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches*. Sage publications.

El-Gamal, M. A. (2006). *Islamic finance: Law, economics, and practice*. Cambridge University Press.

Farook, S., Hassan, M. K., & Lanis, R. (2011). Determinants of corporate social responsibility disclosure: the case of Islamic banks. *Journal of Islamic accounting and business research*, 2(2), 114-141.

Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. Pitman.

7/30/2025

Garas, S. N. (2012). The conflicts of interest inside the Shari'a supervisory board. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 5(2), 88–105.

Garas, S. N., & Pierce, C. (2010). Shari'a supervision of Islamic financial institutions. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 18(4), 386–407.

Ginena, K. (2014). Shariah risk and corporate governance of Islamic banks. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 14(1), 86–103.

Grais, W., & Pellegrini, M. (2006a). *Corporate governance and Shariah compliance in institutions offering Islamic financial services*. World Bank Policy Research Working Paper No. 4054.

Grais, W., & Pellegrini, M. (2006b). *Corporate governance in institutions offering Islamic financial services: Issues and options*. World Bank Policy Research Working Paper No. 4051.

Grassa, R. (2013). Shariah supervisory system in Islamic financial institutions. *Humanomics*, 29(4), 333–348..

Haridan, N. M., Hassan, A. F. S., & Karbhari, Y. (2018). Governance, religious assurance and Islamic banks: Do Shariah boards effectively serve? *Journal of Management and Governance*, 22(4), 1015–1043.

Hasan, Z. (2011). A survey on Shari'ah governance practices in Malaysia, GCC countries and the UK: Critical appraisal. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 4(1), 30–51.

Islamic Financial Services Board (IFSB). (2009). *Guiding Principles on Shari'ah Governance Systems for Institutions Offering Islamic Financial Services*.

Islamic Financial Services Board (IFSB). (2020). *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020*.

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.

Karim, R. A. A. (1990). The independence of religious and external auditors: The case of Islamic banks. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 3(3), 34–44.

Kasim, N., Ibrahim, S. H. M., & Sulaiman, M. (2009). Shariah auditing in Islamic financial institutions: Exploring the gap between the desired and the actual. *Global Economy and Finance Journal*, 2(2), 127–137.

Khan, I., & Zahid, S. N. (2020). The impact of Shari'ah and corporate governance on Islamic banks performance: evidence from Asia. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 13(3), 483-501.

Mollah, S., & Zaman, M. (2015). Shari'ah supervision, corporate governance and performance: Conventional vs. Islamic banks. *Journal of Banking & Finance*, 58, 418–435.

Najeeb, S. F., & Ibrahim, S. H. M. (2014). Professionalizing the role of Shariah auditors: How Malaysia can generate economic benefits. *Pacific-Basin Finance Journal*, 28, 91–109.

Nomran, N. M., & Haron, R. (2020). Shari'ah supervisory board's size and expertise, and Islamic banks' performance. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 11(8), 1535-1551.

Rahman, A. R. A. (2008). *Shariah audit for Islamic finance services: The needs and challenges*. ISRA Islamic finance seminar.

Safieddine, A. (2009). Islamic financial institutions and corporate governance: New insights for agency theory. *Corporate Governance: An International Review*, 17(2), 142–158.

Suchman, M. C. (1995). Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. *Academy of Management Review*, 20(3), 571–610.

Tashkandi, A. A. (2022). Shariah supervision and corporate governance effects on Islamic banks' performance: evidence from the GCC countries. *Journal of Business and Socio-economic Development*.

Ullah, S., Harwood, I. A., & Jamali, D. (2016). 'Fatwa repositioning': The hidden struggle for Shari'a compliance within Islamic financial institutions. *Journal of Business Ethics*, 149(4), 895-917.

Yin, R. K. (2014). *Case study research: Design and methods*. Sage publications.

Zulkifli, H. (2009). Corporate Governance: Western and Islamic Perspectives. *International Review of Business Research Papers*, 5(1), 277-293.